



## آراء

# تفكيك تحالف «العلماء» والدولة حاسم لمستقبل البلدان المسلمة

**أحمد كورو**

تمّ، في سبتمبر/ أيلول 2021، افتتاح «البيت التركي» في نيويورك، في حفل رسمي رفيع المستوى، ضمَّ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان. بدأ صلاة آذاه كبير الدعاة والمشايخ المسلمين الأتراك، رئيس دائرة الشؤون الدينية، التي تشرف على 80 ألف مسجد. وهذه المكانة السياسية المتعاظمة في الفترة الأخيرة للوعاظ المتعلماء والدين في تركيا تجسد الشراكة الأخذة في التعمق بين الوعاظ ودعاة الدين (العلماء) ونظام أردوغان.

عُرفت تركيا، نحو قرن، كأكثر الدول التي تحكمها علمانية مشددة في مجتمع ذي غالبية سكانية مسلمة. ولكن حتى في ظل هذه الوضعية، راح التحالف بين الدولة وعلماء الدين المشايخ يتعرَّزُ في الفترة الأخيرة. في غضون ذلك، استعدت حركة طالبان، التي يقودها شيوخ الدين، السلطة في أفغانستان. وفي ظل حكم طالبان، ليس علماء الدين مجرد حلفاء للنظام، بل هم «الدولة»، وهم من يُحكّون السيطرة على السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية.

من بين 50 بلدا تسكنها غالبية مسلمة، تملك تركيا التجربة الأطول كدولة علمانية، بينما صارت أفغانستان التجربة الديمقراطية الأعمق (مع إيران). في بلدان أخرى عديدة ذات غالبية سكانية مسلمة، تتفاوت درجات التحالف وأشكاله بين علماء الدين والدولة. لكن الخاصية المشتركة ما بين هذه التحالفات تُختصر في أنها جميعها تعقّد جهود الديمقراطية والتنمية. من بين 50 بلدا تسكنها غالبية مسلمة في العالم، سبعة منها فقط تحكمها ديمقراطية انتخابية. كذلك فإن البلدان ذات الغالبية المسلمة تعاني من مستويات متدنية من التنمية، وهو ما يُترجم في معايير اجتماعية ـ اقتصادية مثل الدخل القومي الإجمالي للفرد، ومتوسط العمر المتوقع، ومعدّل سنوات الدراسة، ونسب الأمية مقارنة مع المعدل العالمي. وحين

تُجمّع هذه المعايير في سلة واحدة، يتبين أن بلدانا مسلمة عديدة تعاني من حلقةٍ مفرغةٍ من التسلط وسوء التنمية. تندو التحديات المعاصرة في البلدان الإسلامية محيرة أكثر، حين يتم استحضار تطورها الاجتماعي ـ الاقتصادي والعلمي في تاريخها المبكر، تحديداً بين القرنين الثامن والحادي عشر، حين أنتج العالم الإسلامي عديدا من كبريات الحضواض والفلاسفة الرأئدين. في ذلك الزمن، كان العالم الإسلامي أكثر تطوراً من أوروبا الغربية. ما الذي يفسّر هذه الفجوة ما بين التاريخ المبكر اللامع للعالم الإسلامي وأزماته المعاصرة؟ هناك تفسيران شائعان لهذه الظاهرة: الإسلام والاستعمار الغربي، وكالهما غير مفيد.

إن تحميل الإسلام مسؤولية إعاقة التقدم لا يفسر الإنجازات العلمية والاجتماعية ـ الاقتصادية للمسلمين الأوائل. على امتداد أربعة قرون، عرفت المجتمعات المسلمة ديناميات فكرية وطبقات اجتماعية أرست عصباً ذهبياً على الصعيدين الفلسفي والتجاري. لقد قدّم العلماء المسلمون، متعزّدا الاختصاصات، مساهمات علمية رائدة في الرياضيات والطب وعلم النصریات. حتى أن المسلمين هم من علّموا الأوروبيين الغربيين بعض التقنيات المالية وكيفية إنتاج الورق. أما التفسير المبني على الاستعمار الغربي، فهو إشكالي أيضاً. ذلك أن الركود العلمي والاقتصادي في العالم الإسلامي كان قد بدأ قبل فترة طويلة من انتشار الاستعمار الغربي في القرن الثامن عشر. أكثر من ذلك، تعرّضت بلدان عديدة غير مسلمة للاستعمار في آسيا وأميركا اللاتينية أنجزت تقدّماً وبناءً ديمقراطياً، وأثبتت أن التقدّم ممكن، على الرغم من الماضي الاستعماري. في المقابل، السبب الرئيسي لمشكلات الاستبداد وسوء التنمية في معظم المجتمعات المسلمة هو ما أسّميه في كتابي الصادر عام 2019 (Islam, Authoritarianism, and Underdevelopment, A Global and Historical Comparison

«تحالف علماء الدين والدولة». ما بين القرنين الثامن والحادي عشر، عندما كان المسلمون المنتمون إلى مدارس فيولوجية مختلفة يتعاونون مع مسيحيين ويهود وآخرين في إرساء «العصر الذهبي»، كانت هناك درجة ما من الفصل ما بين «العلماء» والدولة. لقد عملت الغالبية العظمى من «العلماء» في التجارة بمعزل عن الدولة. وتدهض هذه الحقيقة التاريخية الكليشية الشائع، والذي يدعي أن الإسلام يرفض طبيعته الفصل بين الدولة والدين. في منتصف القرن الحادي عشر، بدأ ظهور تحالف «العلماء» مع الدولة، وقد أدّى إلى تهميش تدريجي للمفكرين المستقلين والمقاولين الاقتصاديين، وهو ما سيؤدّي إلى قرون من الركود الفكري والاقتصادي في العالم الإسلامي. وخلال القرن التاسع عشر، أضعف حكام سياسيون إصلاحيون التحالف مع علماء الدين. وفي مطلع القرن العشرين، كان جميع مؤسسي الدول تقريبا من العلمانيين. وعلى الرغم من ذلك، كانت لدى هؤلاء الإصلاحيين والحكّام العلمانيين مشكلة مشتركة: كانوا شديدي الحرص على إحكام سيطرة الدولة على كل شيء؛ فبدلاً من تشجيع صعود ديناميات فكرية وطبقات اجتماعية، قاموا بتوسيع دور الجيش وبيروقراطية المدنيين لتشمل كل أوجه السياسة والاقتصاد.

لقد ساهم فشل السياسات العلمانية في صعود «العلماء» والإسلاميين منذ سبعينيات القرن الماضي. وطوال نصف قرن، عرفت بلدان مسلمة عديدة، من ضمنها إيران وباكستان ومصر وتركيا، الإسلام مشروعاً اجتماعيا وسياسيا، وقانونيا. علاوة على ذلك، وبعد أزمة 1973 النفطية، بدأت بلدان عديدة، خصوصا في الخليج، تستخدم عائدات النفط لتمويل تحالف الدولة والعلماء في الداخل، واجندات إسلامية في الخارج.

لقد اقّرت أنظمة التحالف بين الدولة ومشايخ الدين قوانين تعاقب التجديف والرّدة على الدين والتعبير عن الآراء الدينية والسياسية المعارضة. كما أن

# هل تندثر جماعة الإخوان المسلمين؟

**إسامة أبو الرشيد**

في التعاطي مع الأزمة الراهنة التي تعيشها جماعة الإخوان المسلمين المصرية بين جبهتيّ القائم بأعمال المرشد العام، إبراهيم حسين، والأمين العام السابق لها، محمود منير، نجد أن ثَمّة من بدأ يهيل التراب عليها، معلنين أن «إكرام الميت دفننه»، خصوصا أن أزمات الجماعة غير محصورة في فرعها الأم في مصر، بل تطاول أماكن عديدة من سحاح وجودها. وعلى هذا الأساس، ثَمّة من يذهب إلى أبعد من ذلك، مستشرقين نهاية تيار «الإسلام السياسي» كليّاً.

الخلاصتان السابقتان تمثلان حكمن قيميّين مفتقدين للموضوعية وللواقعية، وهما يدخلان في باب عسف القراءة والتحليل، وربما التفكير الرغائبي. هذا لا يعني أن جماعة الإخوان، بشكل عام، ليست أمام أزمة في الأخطر في تاريخ وجودها الذي قارب على مائة عام، بل العكس هو الصحيح منذ الانقلاب العسكري الذي أطاح الرئيس محمد مرسي في مصر عام 2013، وتحوّلها إلى خصم إقليمي ومدو لحلّ معضلات الجماعة وأزماتها بنوبياً، على الصعد الفكرية والاجتماعية والسياسية والتنظيمية والأمنية، بما ترتب على ذلك من تشتت بوصلتها وترتّحها وتقلّص حجمها وشعبيتها شيء، والحديث عن نهايتها وموتها شيء آخر. نحن أنعد ما نكون عن دفن جماعة الإخوان المسلمين وتشبيعها إلى منوالها الأخير، كما أن «الإسلام السياسي» ليس في وارد التحلّل والأقول والتلاشي. إننا أمام مرحلة جديدة تشهد إعادة تعريف نفوذ تيارات «الإسلام السياسي» وشعبيتها (هذا مصطلح فضفاض، غير مضبوط نطاقه بشكل صارم، ولا معرفة حدوده بوضوح)، قد تكون مؤقتة أو دائمة، مدفوعة بالسحق الأمني والإعلامي اللذين تتعرّض لهما، ومترافقة مع التوهان الفكري والتفكك التنظيمي. كثير من مستقبل «الإسلام السياسي»، وفي القلب منه جماعة الإخوان المسلمي، مرتبط بمدى قدرته على تقديم ردّ ناجع وفعال للآزمات والتحديات التي يواجهها، وتاريخه حافل بمثل هذا الإنجاز. أما عن أسباب ذلك، فإليك بعضها. أولاً، تمثّل إيديولوجيا «الإسلام السياسي» نبْأً عضويا طبيعيا في تربة المنطقة العربية والإسلامية وبيئتها،

بمعنى أنها ليست غريبةً عنه ولا مُقمّحة عليه. والتنصيب الذي يتعهه هذا المقال عند كل إدراج لـ«إسلام السياسي» متعمّد مقصود، ذلك أن الإسلام كدين، كما تدل على ذلك النصوص القرآنية والخبرة النبوية، وبعدها المرحلة التي توصف في الإسلام السنّي بـ«الخلافة الراشدة»، قتالياً، وحتى في غالب مراحل «الإسلام الشيعي» وتجاربه، لا يعترف بفواصل وحواجز ما بين هو دينوي وما هو أهروي، ولا يقيم الإسلام اعتباراً للفصل بين ما هو ديني وما هو سياسي. هذه حقيقة، بغض النظر عن جدال بعضهم فيها من دون سند نصيٍّ أو تاريخي. وإذا كانت زاوية الاعتراض محصورة في نقاش ما إذا كان ذلك التاريخ وتجربته وخبرته بناء على استلهامه النص، روحا وممارسة، معياراً لا ينبغي الخروج عليه أو تطويره، فإن هذا يغدو أمراً مفهوماً، بغض النظر عن أي قناعةٍ وتحيز شخصي. أما محاولة إنكاره فإنه يضمننا أمام محاولةٍ قاعّةٍ للتزوير والتخلّيط.

في هذا السياق، ويسبب هذه الوطأة التاريخية والنصية، وارتباطها عضويّاً بمأهية الإسلام دينيا ونطاق شموليته، فإن الوعي الجماهيري الإسلامي تُشْرِبها، وهو قابل لتشْرِبها مرّات ومرّات، مهما ضعف هذا المعطى عندهم في مراحل معينة، بغض النظر عن الأسباب، ومهما تعرّض هذا الوعي لمحاولات إعادة صياغة وتوجيه. بمعنى، أنه قادرٌ دائماً على استدعاء نفسه وتجديد طاقته وفرض ذاته وعقدته. مرّة أخرى، النقاش هنا محصور في المفاهيم من حيث النشأة والتكوين، وليس في صواب ممارستها ومقاربتها أو خطئه تالياً.

ثانياً، كثيراً ما كانت إيديولوجيا «الإسلام السياسي» إيديولوجيا مقاومة، وتعبيراً عن رفض كل أشكال العدوان والقمع والظلم. وبما أن العدوان لا يزال قائماً على أمة الإسلام، وهي ما زالت ترزح تحت أغلال القمع والظلم، فإنه سيكون من العيب استشراف اندثار طاقة المقاومة هذه، بغض النظر عن موقفنا منها ومن مزامينها. في فلسطين وفي أفغانستان وفي العراق وفي لبنان وفي ليبيا وفي سورية وفي كشمير وفي الصين وفي ميانمار... إلخ، دائماً ما كان الإسلام حاضرّاً في التعبئة في التصدّي لأي عدوان خارجي، كما أنه دائماً حاضر في التعبئة في التصدّي للإجرام والتوحش الذي تمارسه أنظمة محسوبة علينا، وهو دائماً حاضرٌ في التعبئة ضدّ

**”** **تحريك الإسلام مسؤولية إعاقة التقدم لا يفسر الإنجازات العلمية والاجتماعية ـ الاقتصادية للمسلمين الأوائل**

**تحتاج المجتمعات المسلمة إلى أنظمة مفتوحة وتنافسية وقائمة على الجدارة والموهلات**

**“**

السياسات الاقتصادية التي نتجت عن هذا التحالف هي أيضاً مقيدة وغير فعّالة، ذلك أن مصادرة الأملاك الخاصة على سبيل المثال هي وسيلة للدول للسيطرة على الاقتصاد ومعاقبة المعارضة.

بناءً على هذا التحدي البنوي المتواصل، ما الذي يمكن فعله لإعادة بناء المستقبل؟ في تقرير صادر أخيراً، أسجل محاولة إثبات أن تفكيك التحالفات بين الدولة وعلماء الدين وإعادة بناء الاقتصادات أمران حاسمان بالنسبة لقدرة البلدان المسلمة على إنجاز الديمقراطية والتنمية. وبدلاً من إلقاء اللوم على الإسلام أو الاستعمار

**”** **تمثّل إيديولوجيا «الإسلام السياسي» نبْأً عضويا طبيعيا في تربة المنطقة العربية والإسلامية وبيئتها**

**لا يزال «الإسلام السياسي» قادراً على إعادة بعث نفسه، ولا تزال البيئة توّفر له هذه الإمكانيّة**

**“**

والمتعاطف، كما في نموذجي قطر وتركيا. أضف إلى ذلك أن سيرورة فشل النظام الرسمي العربي وتزايد قمعوه وفساده توفر لهم فرصة سانحة لإعادة بعث فرصهم وإمكاناتهم. كما أن التحولات الجيوسياسية، دوليا وإقليمياً، مثل بروز القطب الصيني منافساً للقطب الأميركي، وتساعد مشاكسات روسيا البوتينية، وتنامي الشروخ الغربية ـ الغربية وتعمقها على ضفتي الأطلسي، وداخل كثير من المجتمعات الغربية ذاتها، وتساعد التوترات الإقليمية وأزماتها، كلها تخشئ مساحات جديدة للـ«إسلام السياسي» لالتقاط الأنفاس وإعادة ترميم هيكله، وربما تجديد خطابه وتطويره.

حتى الانقسامات والتشظّي التنظيمي الذي يعانیه غير فرع من فروع الإخوان اليوم ليس أمراً جديداً. شهدت أوائل خمسينات القرن الماضي، بعد اغتيال مؤسس الجماعة ومرشدها الأول، حسن البنا، عام 1949، تمزّداً من الجناح العسكري للجماعة في مصر، الناقد حينها، والذي كان معروفاً بـ«النظام الخاص»، ضد المرشد الثاني، حسن الهضيبي. لم يقف الأمر عند هذا الحد،

الغربي حصراً، على المجتمعات المسلمة أن تعيد النظر في قرون من معاداة الفكر وسيطرة الدولة على الاقتصاد. ستكون المجتمعات المسلمة قادرةً على مواجهة مشكلاتها الاجتماعية ـ الاقتصادية فقط عبر المراجعة النقدية الذاتية. ألا يورد القرآن نفسه أن «الله لا يغيّر ما يقوم حتى يغيّروا ما بأنفسهم»؟

على الصعيد المؤسّساتي، تحتاج المجتمعات المسلمة إلى أنظمة منفتحة وتنافسية وقائمة على الجدارة والمؤهلات، حيث يمكن للحيات السياسي والديني والفكري والطبقات الاجتماعية أن تتعاون، كل منها باستقلالية. وإصلاح من هذا النوع يتطلب مأسسة فصل الدين عن الدولة. ليس الإسلام معارصاً بطبيعته لهذه المهمة. وقد عرف التاريخ المبكر للإسلام درجة ما من الفصل بين السلطتين الدينية والسياسية. على هذا الإصلاح أن يشمل أيضاً توسيع نطاق حرية التفكير، من خلال إلغاء قوانين التجديف والرّدة، في مقابل تعميق حماية الممتلكات الخاصة عبر منع استيلاء الدولة عليها. ولهذا الإصلاح حافز اقتصادي قوي، فالعائدات النفطية التي سبق أن مولّت التحالفات بين «العلماء» والدولة نجف تدريجياً مع نُضوب الاحتياطات، والاعتماد واسع النطاق على تقنيات الطاقة البديلة. وستحتاج بلدانٌ مسلمة عديدة تحوّلاً اقتصادياً وحولاً إبداعية من أجل تحقيق الازدهار في حقبة ما بعد الاعتماد على النفط.

إعادة تفسير التاريخ أمر مهم لتسهيل تحقيق الإصلاح. والمعوقات البنوية التي عرقلت التقدم في العالم الإسلامي، وتحديداً التحالف بين «العلماء» والدولة، تمتلك جذوراً تاريخية عميقة، غير أن لدى التاريخ الإسلامي في المقابل تجارب نموذجية من شأنها إلهام إصلاحات مستقبلية على صعيدي العلاقات بين الدولة والدين، والاقتصاد.

(أستاذ العلوم السياسية في جامعة سان دييغو)

بل إن رموزاً كبرى في الجماعة ومكتب الإرشاد، كصالح العشمراوي والشيخ محمد الغزالي وأحمد عبد العزيز والشيخ سيد سابق، أندوا هذا التمزّد، وكانوا ضمن عشرات احتلوا المركز العام للجماعة وحاصروا منزل الهضيبي، محاولين إرغامه على الاستقالة. لكن جهودهم تلك باءت بفشل كبير، وانتهى بهم الأمر مفصولين من الجماعة، وبقي الهضيبي مرشداً عاماً لها حتى وفاته، عام 1973، على الرغم من أنه سجن أغلب الوقت ما بين أعوام 1953 - 1971. اللافات هنا، وهو أمرٌ ذو دلالة، أن الهضيبي لم يكن رجلاً معروفاً ولا صاحب نفوذ ولا أثر داخل الإخوان عندما اختير مرشداً عاماً عام 1951، وإنما كان رجل التوافقات بين الكبار حينها، الذين تنازّعوا المنصب، صالح العشمراوي، وكيل الجماعة، وعبد الرحمن البنا، عضو مكتب الإرشاد

وشقيق المرشد الأول ومؤسسها، وعبد الحكيم عابدين، سكرتير الجماعة وزوج أخت البنا، وأحمد الحاقوري، أحد القادة التاريخيين لها ومن مؤسسها. وقع اختياره هؤلاء على الهضيبي مفرشداً وضعفه إلى حين ترتيب أوراق كل واحد فيهم. ولكن منذ ذلك الحين غداً واضحاً أن الشرعية التنظيمية في الجماعة تغلو على الشرعية التاريخية. الأمر ذاته نراه اليوم في صراع جناحي إبراهيم منير ومحمود حسين، إذ إن الغلبة، على الأرجح، ستكون لجناح منير، على أساس الشرعية التنظيمية، مع ضرورة ملاحظة أن منير وحسين يملكان التاريخ ذاته والعرق ذاته في ثأيا الجماعة، وهو ما يعطي منير أفضلية على الهضيبي.

باختصار، صحیح أننا نشهد تراجعاً حاداً في شعبية تيارات «الإسلام السياسي»، وتفككاً وتشظّيًا في بنية الإخوان المسلمين، مرتتباً، أو مترافقًا مع حملة أمنية وإعلامية وسياسية شرسة عليهم. أضف إلى ذلك العقم الفكري الذي يعيشونه، ولكن أيّاً من ذلك لا يعني نهايتهم، ولا يبيّن انتشار البعض بتشبيعهم. لا يزال «الإسلام السياسي» قادراً على إعادة بعث نفسه، ولا تزال البيئة توفر له هذه الإمكانيّة. الآن، هل يعود بما كان عليه من القوة والحجم والنفوذ والشعبية، وهل ينجح في تطوير خطابه وأدواته، وهل يتمكّن من تجديد شبابه، وهل يكون بصيغ ونسخ أخرى؟ تلکم مسائل أخرى تحتاج نقاشا في سياق آخر.

(كاتب فلسطيني في واشنطن)

مكتب بيروت

بيروت ـ الجزيرة ـ شارع باستور ـ بناية 33 west end هاتف: 009611442047 - 009611567794
البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk
للشراكات، الاشتراكات،
alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: +97440190635
جوال: +97450059977
للإعلانات:
alaraby.co.uk/ads

المكاتب

المكتب الرئيسي، لندن

Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY

Tel: 00442071480366

مكتب الدوحة

الدوحة ـ الدفعة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ

هاتف: 0097440190600

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ■

مدير التحرير **ارست خوري** ■

المحرر الفني **إميد منعم** ■ السياسة **جوان فركات** ■ الاقتصاد

**مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **جمانة درويش** ■ منوعات

**ليال حداد** ■ **الربيع** ■ **معن البياربي** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■

الرياضة **نبيل الليلي** ■ **تحقيقات محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**



**العربي الجديد**

www.alaraby.co.uk



تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد

(Fadaat Media Ltd)